8 إتجاهات الرأي الحرية الإفتراضية في الإعلام العربي الرقمي

شبهد عصرنا موجات متعاقبة من التغييرات السريعة في العديد من مناحي الحياة، وحصل الشيء ذاته في الإعلام. فخلال العقود الثلاثة الأخيرة شهدنا سلسلة مستجدات ومتغيرات في أنماط ورسائل الاتصال الجماهيري، سواء الإعلام الرسمى أم الخاص، شىملت اللغة والمحتوى وبالتالي أثّرت على القدرة على الاحتواء والتوجيه بما في ذلك قوانين المطبوعات والنشر، كما أثّرت على مدى وسرعة انتشار وسائل الإعلام ورسائلها. قبل ثلاثة عقود، كان الإعلام العربى موجها أحاديا تحكمه قوانين المطبوعات والنشير التي ترى في الإعلام جزءاً من المنظومة الأمنية، إذ كان يتم حماية مياني الإذاعة والتلفزيون بقوات عسكرية منعأ للانقلابات التي غالبا كانت تبدأ من الإذاعة. أمًا في 2011 فقد شهدنا كيف أن التغييرات بدأت في القاهرة مثلاً من ميدان التحرير ومهّدت لها أجهزة الهاتف المحمول الذكعة و(اللابتوبات).

هجرة الصحافة

الإعلام القديم كان بدأ يتداعى في أعقاب الحرب الأهلية اللينانية وما تلاها من هجرة الصحافة المطبوعة الخاصة إلى لندن وباريس بهدف أن تتحلل من قيود القوانين والممارسات الرسمية وحتى المجتمعية، مع أن بعضها كان يمول ليكون جزءاً من موروث الحروب الإعلامية والسياسية على الجبهة العربية. وقد أعقبت موجة الصحف المهاجرة ظاهرة صدور الصحف الأسبوعية – التابلويين – مستفيدة من تحديث قوانين المطبوعات والنشير مطلع التسعينات والتي سمحت للقطاع الخاص بامتلاك هذا النوع من الإعلام. ثم اكتسى النمط

الوكالات والفضائيات بشكل كانت أحياناً شيائعة، لما استجد من خاص، وغالباً على حساب رصد الأخبار الصارخة أو أحباناً أخلاقيات المهنة والمستوى. افتعالها. ورافق ذلك انتهاك حرية وبتجلى هذا في تعمد وسائل الأفراد الشخصية وخروقات واضحة للقوانين على يد صحفيين الإعلام، في تنافسها، على نشر صور القتلى والجرحي في مختلف صعوداً إلى متنفذين في مراكز سلطة استغلوا صحافة الإثارة الحوادث، واستغلال مآسى الناس لغايات شخصية أحياناً وسياسية بحثا عن السبق الصحافي، ولجوء المحطات التلفزيونية إلى البث أحياناً أخرى. وأعقب ذلك ظهور الفضائدات في النصف الثاني من (المساشير) لإضاءة أحداث غير تسعينيات القرن الماضي حاملة مهمة، والهدف منها إثارة اهتمام معها تغييرات جوهرية في أنماط الناس. التواصل ومحتواه وفي تحصيل وتواجه وسائل الإعلام الجديد القوة الإعلامي/ السياسية، التي الرقابة بعدد من الإجراءات جعلت البعض يشبهه بقنابل نووية صغيرة من حيث قوة تأثيرها في الردع السياسي.

هذه الرقابة تراجعت كثيراً بفعل

إن العناصر الثلاثة: القانون

والحرية والأخلاق الإعلامية،

غياب أحدها يهدد رسالة الإعلام

وحسن سير عمله. فمن دون حرية

يصبح مضمون الإعلام بيانات

رسمية، ومن دون قوانين تصبح

المهنة مشرعة الأبواب وغير محمية

وعرضة للتجاذبات، ومن دون

فتتراجع الضوابط ويتهدد دور

الإعلام الرئيسي المراقب والناقد.

ومن الإشكاليات التي يرتكز عليها

المنافسة الشرسة في نجاحه على

السبق الصحافي والإثارة. لذلك

وسائط الإعلام الجــديــد.

والممارسات تتمثل في توفير برامج مجانية لاختراق الرقابة على الشبيكة العالمية للمعلومات وبدون شك أسهم التطور وتمكين الأفراد العاديين من امتلاكها. يضاف إلى ذلك تطور التكنولوجي في ميدان الاتصال في تعزيز الحريات الإعلامية، إلا أن قدرات المستخدمين العادسين والمحترفين في اختراق الرقابة وسائل السيطرة والمراقبة تطورت بتطورات تقنية تعجز الجهود هي الأخرى بصيغ مختلفة. ويذكر المؤسساتية أحيانا كثيرة عن أن الجدل بشان الرقابة في الإعلام سيظل متواصلاً، فليس هناك من

حسم نهائى يضمن انتصار طرف كذلك أسهم تمكين أي مواطن لأن على آخر، وإن كان منسوب أو حدة يمارس مسؤوليته إعلاميا في عرقلة فرض الرقابة عليه وبالتالم قدرته على نشير ما وثقه.

دون شك أساء البعض استخدام مساحة الحربة المتاحة عبر وسائل ليست متماثلة في الأهمية، لكن الإعلام الجديد مثل المواقع الألكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، فرغم الآفاق الواعدة لوسائل الأعلام الحديد في سرعة الوصول والتواصل ونقل الأفكار والآراء الجادة، لكن البعض أساء استخدامها وأصبحت منافذ مقلقة ومسهددة للأفسراد والمؤسسسات أخلاق بصبح الإعلام فاستدأء

والهيئات والصالح العام. ففي هذه المنافذ تُنشر معلومات غير صحيحة ومضللة للرأى العام، النظام الإعلامي الجديد القائم هو بعضها لتحقيق مصالح شخصية، ومنها لزعزعة الأمن والاستقرار العام في الدولة، الأمر الذي بتطلب المستحدث صورة غير جذابة، وإن نرى المنافسة مستعرة بين الإستراع في وضع ضتوابط تتيمه ثورة تكنولوجيا المعلومات للإعلام. من هنا ظهرت مفاهيم بكارثة فقدان التاريخ.

مستخدمي مثل هذه المنافذ بحدود مسؤولياتهم الاجتماعية والأخلاقية والقانونية. لا زالت هناك تحديات رئيسية متداخلة تواجه الدول العربية

بهدف تعزيز حرية الصحافة والاتصال في العصر الرقمي كما لا يمكن تصوره بدون تكامل مع شخصها الكثير من الباحثين. ومن أبرز هذه التحديات:

التحدي الأول: حماية الإعلامين، إذا قمنا، على المستوى التشريعي، بالاعتراف نصأ على حماية الإعلاميين بوضوح، فهناك حاجة لتطويره، فما زالت تُسجل حالات الاعتداء والقتل على الإعلاميين والصحفيين، وخاصة في مناطق الحروب بأنواعها.

اعلام حر التحدي الثاني: مستوى التعددية:

لا مستقبل لإعلام حر في غياب

تعددية حقيقية. وعيارة حقيقية هنا تعنى أنها تعددية غير شكلية أو سطحية أو نمطية. فالتعددية في الإعلام ليست تعددية المنابر، بل تعددية تيارات الفكر والرأي، كما أنها ليست تعددية الوسائط بل تعددية لغوية وثقافية وسياسية تعكس الجوهر الحي للديمقراطية والمتمثل في وجود تيارات متعددة تتنافس بطريقة ديمقراطية. ولعل أحد المضاطر المرتبطة بالعصر الرقمي هو النزوع الموجود عند جماعات المصالح والمال من أجل استثمار الثورة الرقمية لفائدة تنميط الرأي

العام، واصطناع وتشكيل توجهات سطحية لا تعكس التعددية الموجودة في المجتمع، ولا تعمل سوى على تأجيل الحق المشروع في الديمقراطية وفي التعبير عن الرأي. التحدي الثالث: السلامة الرقمية: هذه القضية طرحتها وكوارث كبيرة، إذا لم نسارع منظمة اليونسكو في الأونة بإصلاحها في الوقت المناسب الأخيرة بشكل حاد، لأنها مرتبطة بسرية المعطيات الشخصية ومواجهة القرصنة وحماية الملكية الفكرية وحماية الحياة الخاصة، ومناهضة الترويج للعنف والتمييز العنصري، والعمل على جعل الفضاء الرقمي فضاء للتسامح والتعابش والتفاعل والقبول بالاختلاف، عوض أن يكون فضاءً للتناحر وبث النزعات الطائفية والعرقية وبث ثقافات التطرف والانقسام والتجزئة

والتفكيك، وغيرها من المظاهر

جديدة لتنظيم قطاع الإعلام تتجاوز فكرة تنظيمه بواسطة التحدي الرابع: التحدي الدولة، تقترح طريقاً ثالثاً هو الاقتصادي: أي النموذج التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام في الاقتصادي للمقاولة الإعلامية في إطار مفهوم أشمل هو حوكمة العصر الرقمي. وهنا لابد من الإشبارة إلى أنه لا يمكن تبصور في إدارة أو تنظيم مشترك للإعلام. مستقبل بدون صحافة ورقية كما إن حوكمة الوسائل الإعلامية تعنى الإعلام الرقمي. يكمن المستقبل في التقارب بين الرقمي والورقي المجتمع في وضع سياسة مراقبة واستمراريتهما معا، وهو التوجه ومحاسبة الوسائل الإعلامية السائد والغالب حالياً في إطار رؤية تكاملية. إلا أن هذا التوجه بناء نظام اجتماعي جديد للوظيفة التكاملي يقتضي نقاشاً معمقاً في الخاصة لوسائل الإعلام، فبدلاً من الحانب الاقتصادي، والنموذج ضمان الاستقلال لوسائل الإعلام الاقتصادي للإعلام في العالم فقط، تتاح الفرصة للفاعلين الرقمي، ذلك أن التحدي المطروح المدنيين في المجتمع المشاركة في والمتعلق باستقلالية المقاولة عملية صنّع السياسة الإعلامية. الإعلامية وخاصة في الزمن ومن الواضح أن التكنولوجيا الرقمي هو أحد التحديات الكبيرة، وحندهنا لننسبت دواء صاسيمنأ أي أنه بدون توفير شروط نموذج لأمراض العالم، لكن مع ذلك يمكن اقتصادي يضمن استقلاليتها، لا أن تخلق الاستخدامات الذكية يمكن ضمان الحماية والتعددية والسلامة الرقمية. لقد دعا الكثير

عالم افتراضي وفي المستقيل، الرويوتات والبشر سوف يقسمون واجباتهم وفقاً لما بمكن أن يفعله كل واحد على نحو حدد فالعالم الافتراضي لن يتجاوز ولن يلحق بالنظام العالم، القائم، لكنه سيفرض تقريباً تعقیدات علی کل سلوك، وسیفضل الناس والدول العوالم التي تمتلك تحكماً أكثر فيها، أي عالم افتراضى بالنسبة للناس، ومادي بالنسبة للدول، وسوف يدوم هذا التوتر طالما أن الإنترنت يعمل لنذلك سيتوجب على الدول أن تمارس شكلين من السياسة الخارجية والمحلية، واحدة لأجل العالم الافـــتراضي، وأخرى

هذه السياسات متناقضة. فنحن البشر جنس ضار بنفسه ونكرر باستمرار أخطاء من كانوا قبلنا، وما زالت صفات الطمع والجشع والأنانسية هي الصفات المحركة الأسساسية للإنسان. نريد دائمًا أن نستغل الآخرين من أجل الوصول للسلطة والتحكم. ويبدو أن النظام التعليمي والمؤسسات الإعلامية هى المشال الأوضح عملى هذه الصفات. بيد أنه من الواضح أن فساد الحياة في مجتمعاتنا المعاصرة يزداد بمعدلات متسارعة،

الإعلام الذي أصبح مدخلاً مبشراً إقامة نظام اجتماعي لوسائل الإعلام تنغمس فيه أطراف من المختلفة. وهي تهدف إلى إقامة والحيال و الفيلة مثلاً؟

للتكنولوجيا عالماً من الاختلاف.

لأجل العالم المادي، وربما تظهر

ومع تزايده يتزايد العنف وتدمير الكوكب والأنسان، واللامبالاة

المشترك الإنساني بين النفخ و التسوية



لم كرم الله الانسان و لم يكرم من هو اعظم منه حجما كالسموات و الارضين هل ما ياتون به من اعمال أكثرأو اقل قيمة مما ياتي به الانسان؟ الا تمدنا السموات بامطار غزيرة لا قبل للانسان ان ياتي بمثلها ليستفيد

اولا تمدنا الارض بثمار و بقول لا يستطيع الانسان ان ينتجها؟ اولا يبدو الانسان مجرد مستهلك او قل حتى متلف و مفسد لما حبا الله الارض من نعم و جبال و ثمار؟ هكذا تُعجب الملائكة بصيغة اخرى من خلق أدم بالرغم من ان من اوصافه انه

يسفك الدماء على هاته الارض فأجابهم الحق بانه يعلم ما لا يعلمون. فيا ترى باستقراء للتاريخ الانساني منذ وجوده و الى اليوم بعد انتقال أخر الرسل الى . جوار ربه هل بدأت تتضع بعض معالم الحكمة الالهية من خلق الانسان؟ ام لا زال الامر مبهما و ملتبسا اشد ما يكون الغموض و الالتباس.

لا شك ان النفخة الالهية مع تسوية الجسد يشترك فيها كل الكائنات الحية فهل هي سبب التكريم الالهي؟ أذا كانت درجة الذكاء الانساني هي ما يميزه عن سآئر المخلوقات الاخرى كما يذهب المفكر اليهودي يوفال نوح هراري المشهور عالميا بقدراته البحثية الاستشرافية عن الانسان، و يستغرب من ذلك التوافق الحاصل بين بني الانسان في جعل قيمة ورقة مالية خضراء تدعى الدولار الامريكي مثلا تساوى في قيمتها عشرة وحدات من حبات الموز في حين ان القطُّعة الورقية لا يمكِّن أكَّلها و لا شربها و رغم ذلك يتوافق بني الانسان على قواعد مالية وضعها سحرة القانون كما يسميهم رجال التشريع وكبار البنكيين واشهر رجال السياسة فأقنعوا بها حشودا هأئلة من البشر على اهمية هاته العملية في تحقيق المصالح فيما بينهم. نفس هذا الامر لا يمكن ان يحصل البتة بين أفراد قردة الشامبانري لا لشيء سوى ان قوة البشرية تكمن في مرونة و تنوع أشكال التعاون فيما بين أفرادها بينما لا يحصل شيء مماثل بين كائنات أخرى، وحتى ان وجدنا بعض اوجه التشابه في بعض أشكال التعاون بين أفراد نوع معين من الكائنات و بين خصائص التعاون لدى الكائن البشرى فان درجة تطور ذلكم التضافر سيكون الانتصار فيها للانسان لارتفاع معدل و طبقات ذكائه في مقارنته بالكائنات الارضية الأخرى. لنأخذ خلية النحل على سبيل المثال، فأن افرادها و ان ظهر في بادئ الأمر ان فيما بينهم شكل من اشكال التعاون فان درجته لا ترقى لنفس مستوى التعاون الحاصل بين افراد بني أدم، فالنحل لا يمكن ان يغير خططه في أخر لحظة من اجل الظفر بمعركة ما كما يحصل في حالة الانسان، كما لا يمكن للنحل ان يتوافق على اشكال سياسية للحكم كما يحصل مع البشر و ذلك لصرامة شكل التعاون الغريزي لدى حشود النحل فيما بينهم.

تعاون مرن هناك اشكال تعاون اكثر مرونة لدى فئات اخرى من الكائنات كما هو الحال

لدى الفيلة و الدلافين و الذئاب مثلاً لكن تلك المرونة لا تتأتى الا في دوائر جد ضيقة كما أن تلك القدرة على المرونة لا تجتمع مع القدرة على التنسيق بين اعداد هائلة مع بني جنسها كما هو الشأن عند دراسة اشكال التعاون الانساني.اذا وصّعنا مئة ألف فرد من قرود الشامبانزي في جزيرة ما ليعيشوا مع نفس العدد من بني جنسنا من البشر، من اجل هدف واحد هو معرفة من سيستطيع البقاء على قيد الحياة وسط ظروف صعبة فان الغلبة طبعا حسد الفيلسوف الاسرائيلي في محاضرته بلندن بشأن كتابه "ما بعد الانسان العاقل" وهي مبثوثة على موقع تيد العالمي اللقاء المحاضرات، ستكون للانسان، لا لشيء عير أن للانسان قدرات هائلة على التعاون بين بني جنسه و باعداد هائلة في حين ان هاته القدرة بطبقتيها هاتين منعدمة لدى كائنات اخرى كقردةً الشامبانزي. لتفسير الامر يوضع الباحث الرصين يوفال نوح هاراري بان القاء ـرته هاته مثلا لم يكن ليتاح له، لو تعاون مجموعة من الاشخاص الذين ليست له بهم اية علاقة ، فحتى وأن تواصل قبلا مع أفراد اللجنة المنظمة التي مكنته من تذاكر الطائرة الى لندن فهو لا يعرف اى احد من الحضور الذين يقدرً عددهم باربعمائة شخص، كما انه يجهل ربان الطّائرة من اي جنسية هو و كذا كل طاقم الطائرة التي اقلته الى عاصمة بريطانيا، وهو لا تربطه أية صلة لا بصانع المايكروفون ولا بحامل الكاميرا، فلولا جهود متضافرة بين عدد هائل من الناس لما تمكن من نقل معرفته الى الآخرين، و هنا تكمن قوة الانسانية في نظر الفيلسوف هراري. قوة الانسانية لا تكمن فقط في تضافر الجهود بين عدد هائل من البشر، بل في قدرتهم ايضا على العيش في عالمين متوازيين، عالم موضوعي و عالم خيالي على عكس الكائنات الأخرى الّتي تحتم عليها قدراتها الغرائزية العيش في بعد موضوعي لا غير. اورد كلام الفيلسوف اليهودي الرصين في هذا المقام الهميته الكبرى ان وظفناه في سياق بحثنا عن المشترك الأنساني أن ما يميز الكائن البشري ايضا هو قدرته على البحث عن حقيقة سياقه في هذا الوجود بربط الماضي بالحاضر مع استشراف المستقبل و لا شك ان القيم الروحية هي الاسماء كلها التي علمها الله للانسان ليتجنب سفك الدماء فيما بين بني جنسه، فان وظفها خير توظيف في حياته اليومية في تفعيل رصين لحوكمة القيم في الحياة الاجتماعية لتمكن من العيش بسلام مع سعى حثيث للبحث عن الحقيقة "حقيقة وجودنا البشري و معناه". ان البحث عن المعنى هو ما يوحد الكائنات البشرية فان كان جوهره اللطيف هو الفارس و كان الجسد هو الفرس فان تغذية الجوهر اولى من تغذية الجسد و ان كان كلاهما يحتاجان لتغذية لكن الحاصل عند اغلب البشر هو ان كلا الفرس و الفارس يعيشان في الاصطبل لكون الانسان نسى تغذية الجوهر اللطيف بداخله كما يذهب الى ذلك العارف بالله جلال الدين الرقمي في كتابه "فيه ما فيه" و اهتم بتغذية الجسد عند الغالبية و بالفكر عند أقلية لكن ألفئة التي اهتمت بتغذية الروح تبقى لخاصة الخاصة فكم نحن متفائلون بان الاغلبية ستنتبه يوما ما لاهمية تغذية الفارس بداخلنا أنذاك يكون ألف (الله) سيفنا والهاء مطيتنا و اللام بلامين زمامنا بقبضتنا. اذا كانت طبقات الذكاء الجماعي للانسان تفوق كائنات اخرى فان التراث الديني يخبرنا ان طبقات الذكاء الروحي السبعة التي عرجها الرسول الاكرم و يعرجها الصالحون من بعده اكبر درجات و اكثر تفضيلا، بمعنى أنه اذا كأن تغلب الانسان على الطبيعة بفضل ذكاء جماعي ظاهر فماذا يمكن ان يحصل ان تعاونت البشرية باستخدام وتوظيف ذكائها الروحي الذي يفوق اكثر و اكثر ذكاءها الفكري. ولا غرو ان الفراسة احد مظاهر الذَّكاء الرَّوحي الذي استخدم مرارا في حياة المسلمين ليظهر تفوق اصحابه على أخرين وكسب احترامهم و ودهم، و الامثلة كثيرة لا داعي للتفصيل فيها منها قصة سارية الجبل و قصة عثمان بن عفان في فراسته في ذلك التابعي الذي دخل عليه و اثر المعصية في عينيه. ان الفراسة الروحية هي احد جوانب الذكاء الروحية التترى التي لا يمكن حصرها، و التي يمكن ان تساعد البشرية في حل مشكلاتها، و ما الدراسات الاستشرافية الفكرية الا احد المحاولات الفكِّرية التي لها الوعي الكبير بالادوار التي تؤديها مثل هاته الدراسات في تقدم البشرية. ذكاء روحي

من مظاهر الذكاء الروحي، الاسرار التي يحفظ بها المؤمن فطرته دون خدوش و غبش يغطيها و هي الطلاءات الذاتية التي تفوق في قدراتها وا طورته شركة بورش من طلاء ذاتي مسوحي من السائل الذي تفرزه زهرة اللوتس فتغسل و(ذكر الصلاة على النبي) يسري منهم اليهم بتكرارهم ذلك بالسنتهم فيغسلون به نبتتهم الانسانية لتبقى على فطرتها كسيارة البورش و نبتة اللوتس . يقول الشاعر العرفاني

شرابي لي مني وسري في الاواني حاشا يكون الثاني انا الشارب المشروب

انها الاخلاق الفطرية في الانسان و القيم الانسانية و هي اسم جامع للجواهر الكامنة في بحر المعاني التي تحتاج الى غواص ليريكها و أي غواص غواص محظوظ حتَّى يعثر عليها فكم من غواص لم يجد شيئا غير السمك و التماسيح لكن الغواص الخبير و المحظوظ يطلعك على الجواهر الكامنة داخــل بحر فطرتك. وتلك الاسرار هي التي تضفي سيماها على وجوه المؤمنين فيتحقق فيهم قول الحق (سيماهم في وجوههم)، انها سيما الاسرار الكامنة في بحر الحقيقة والتي تشترك البشرية جمعاء في ضرورة البحث عنها لانها كامنة في بحر فطرتها حيث علمها أدم و من ثم ورثها بنوه من بعده فهى ليست خاصة بجنس دون جنس او فئة دون فئة، فالاديان و الاحزاب و الذكور و الاناث، كلهم مدعوون للبحث عن الجواهر و الاسرار الكامنة في بحر فطرتهم و من عرف نفسه فقد عرف ربه و ذلك لان الانسان اسطرلاب الحّق كما سمى ذلك جلال الدين الرومي احد فصول كتابه "فيه ما فيه"، و يقصد بذلك بان الانسان و كأنه الآلة الفلكية المكتشفة داخل الكون و كأنه بعرف الانسان بأنه "الكائن المكتشف" فبكون بذلك اعطى بعدا أخر للانسان ولاكتشافاته، فإن كان اكتشف الكثير في الكون الظاهري فهو مدعو للتعاون و التضافر لاكتشاف بحار المعانى و تسخير الكائنات الغيبية كما استطاع تسخير اختها في عالم الشهادة.

هل القادمُ أعظم حقاً فلننتظرُه ؟



شهدت حلسة الثلاثاء 4كانون

أول 2018 التي عقدها مجلس النواب العراقي حالة من الانقلاب والفوضى العارمة بين النواب لأسياب معلنة وغير معلنة تبقى في طيات صدور البعض، التَّحاضرين والمتغيّبين. بالتأكيد، تأتى نقطة التشكيك بالنصاب القانوني التي أثيرت في حينها من أبرز النقاط، حيث حصل فيها إلى عضوية مجلس النواب، تحسب بعض النواب الذين أثاروا هذه النقطة وطالبوا ستحقيق لمعرفة الهدف من ورائها. وقد سعت هيئة رئاسة البرلمان تمرير عقد الحلسة رغم عدم اكتمال النصاب وتأجيل

لتدخل جيوب الفاسدين من الساسة والحكام وأصحاب الجاه الجدد منذ الغزو الأمريكي للعراق في 2003 إلا أن ساسةً البلاد والمتسلطين على رقاب الشعب العراقي المقهور الغاطس في سبات عميق أعادوا دورة القساد التحاصصية وأصرّوا دخول أشخاص لا يمتون بصلة عليها جميعًا باختيار عبد المهدي، إلاّ الندرة النادرة من الذين أفاقوا وسلكوا سبيل الاعتراض العلني على النظام السياسيّ القائم على مبدأ الفساد في إدارة دفة البلاد. والتدليل عبلي هنذا، رضوخه لضغط الكتل السياسية في إكمال انعقادها لمرات عديدة وسط التشكيلة الوزارية العرجاء. سحالات وتحاذبات غير منضبطة ظاهريًا، جميعُ من برزوا في وصراخ ومشادات كلامية بين الإعلام المرئى والمكتوب والمسموع مؤخراً، من سياسيين ونواب ومسوولين في شيه الدولة القائمة، أعلنوا رفضهم لمبدأ المحاصصة واعتراضهم على طبيعة النظام السياسي القائم مطالبين بإجراء إصلاحات استيزارهم، مغادرة البرلمان دون جذرية عميقة، عمودية وأفقية في البلاد وترك أسلوب تقاسم

حسم الموضوع

وهذا ما حدا برئيس الوزراء عادل عبد المهدي والمرشحين للوزارات الثمانية المتبقية الذين أتى بهم للمصادقة على حسم الموضوع. ببساطة الرأي، يسود اعتقاد أنّ خيار الكتل الغنائم. بل طالب هؤلاء ومازالوا . السناسنة لشخصية الدكتور يطالبون بضرورة اعتماد الأطر عادل عبد المهدى، المعروف عنه والممارسات الديمقراطية حفاظاً اعـتـدالُه وهــدؤُه ومــجــاملاتُه عـلى وحــدة الــصف الــوطــني ووداعتُه وسياستُه في إرضاء ﴿ والمكتسبات الديمقراطية خدمةً الجميع، لم تكن موفقة. ففي الوقت الذي كان ينبغي ترك ونسمعه من أفواه ساسة الصدفة سياقات المحاصصة ومبدأ ونواب الفجأة، والراقصين على تقسيم الغنائم بين فرقاء أنغام فاقة الفقراء وتجارة

السياسة التي تسببت بدمار النازحين، والسائرين في مجاراة أرباب الفساد وأصحاب العقود البلاد وضياع ثروات الشعب الوهمية والمشاريع الغريبة التي لا تخدم الوطن والمواطن لا من قريب ولا من بعيد، في ضوء سوء الأوضاع وتراجع الخدمات يومًا بعد أخر من دون الوقوف على نهاية للإشكالية القائمة في حكم الدخلاء عن البوطن وأهله الصابرين الصامتين البائسين. ولكنّ واقع الحال يقول غير هذا وذاك. فمبدأ المحاصصة واضح وضوح الشمس في تشكيلة الكابينة الحالية، والدليل على ذلك استمرار الخلافات حول ما تبقى من حقائب وزارية، بعضً منها كان مثار جدل ومتاجرة ومساومات ومزادات فاحت

رائحتُها وطغت فضائحُها حتى إنها زكمت الأنوف بشهادة المرشحين لها أنفسهم. هناك من يرى أنّ القادم أعظم! وإنْ صحّ مثل هذا الكلام، فإنّ البلاد مقبلة على مرحلة لا تُحمد عقباها وكارثة قد تشكّل علامة سوء لبدء الانصياع للنظام. مرحلة من تصفية حسابات وعرض عضلات لفتوات من أحزاب وكتل ودول جوار تخشى خروج الأوضاع عن سطوتها وتأثير أزلامها في الأحداث والمصالح والمكاسب التي اعتادت عليها طوال الخمسة عشر عامًا المنصرمة من عمر البلاد الغارقة في وهم الديمقراطية وأشكال الفساد. وإن حصل شيءً من هذا، للعراق وشعبه. هذا ما نقرأه وهذا ما لا نتمناه طبعًا، فإنّ

المتلتشيات الجاهزة لوجستيا وعقائدنا وطائفنا وشخصنا، ولاستما التابعة لأحزاب وشخصيات دينية، تصول وتحول في ظاهرة من فرض الإرادات واستخدام وسائل القمع والتهديد ضد المعارضي والمختلفين، وحتى القتل إن استوجب الأمر ضدّ كلّ من يقف فى طريقها. عقارات الدولة

فمن اعتاد النهد والسلد والسرقة والتمويه واستلام الكوميشنات والاستبلاء على عقارات الدولة والمواطنين وفرض الرسوم خارج نطاق الدولة في المنافذ الحدودية الجوية والبرية والبحرية وسرقة النفط ومشتقاته عبر وسائل شيطانية اعتادت شبه الدولة ومؤسساتها القضائية والتنفيذية التغاضي عنها خوفًا أو إرضاءً أو مشاركةً، سوف يجد مصالحه مهددة عندما نُقطع عنه صنبور السرقة والفرهود ليجد نفسه أمام من تحاسبه ويكشف الخفايا وما كان أعظم. هذا في حالة صحوة القضاء وأتسام الحكومة الحالية أو غيرُها بشيء من الوطنية كي تحاسب وتتابع وتقاضى كلُّ مُن يستهتر بقامة الوطن في سلوكياته ويصر على تعاطى الفساد تجاه ثروات البلاد ماليًا وإداريًا، وكلُّ من يخرق الدستور

البلاد ستغرق في أشكال الفوضى والخراب عندما نرى

ويأبى الخضوع القانون ويرفض في حفل تكليف السيد رئيس الجمهورية برهم صالح للدكتور عادل عبد المهدي بمهام تشكيل الحكومة الجديدة، وعدَ الأخير باتباع سياقات جديدة خارجاً عن المحاصصة في تشكيل كابينته وبعدم الرضوخ للإملاءات الخارجية، وهذا لم يتحقق. فكلِّ الدلائل تشير إلى أنَّه سيايرَ الكتل السياسية وجامل زعماءها حسب ثقله وإرادته وجبروته وما وشاركهم سعيهم في تثبيت يحصل عليه من دعم وتأييد من وترسيخ مبدأ المحاصصة ولم يخرج عنها، أو بالأحرى لم يُترك خارج الحدود. وهكذا لم تخرج

له خيار الخروج عن سطوة الأحزاب المهدمنية على المشهد السياسي وإرادات زعمائها ومن يقف وراءهم من دول الجوار، وبخاصة في موضوع تقاسم السلطة والغنائم والمشهد واضح. فأسلوب النافذة الالكترونية للترشيح للوزارات لم بكن القصيد من ورائه كما اتضح، سوى امتصاص غضب الشارع العراقي الذي ملّ وطالما اعترض على أسلوب تقاسم السلطة والمال والجاه المتبع منذ احتلال البلاد في أسلوب تشكيل

من الباحثين إلى ضرورة تنظيم

الإعلام الجديد، إذ بات هذا

التنظيم ضرورة عاجلة، مشيرين

إلى أن ذلك لا يعنى تقييداً

للحريات أو تكميماً للأفواه كما

يفهمه البعض خطأ، وإنما يهدف

حماية الأشخاص والمجتمع

ومؤسسات الوطن والصالح العام،

ولكي لا يصبح هذا الإعلام قوة

من دون مسؤولية. كما يجب

التأكيد على أهمية تضافر جميع

الجهود الفردية والمجتمعية نحو

نشر ثقافة الوعى بالمسؤولية

والمحاسبة تجاه استخدام وسائل

الإعلام الجديد، وأهمية تربية

أبناءنا منذ الصغر على المسؤولية

والمساءلة، حتى لا تتحول الأخطاء

التى نظنها صغيرة إلى مشاكل

ومحاسبة ومعاقبة المتسببين

فيها. ويعدّ التنظيم القانوني،

للإنترنيت اليوم أحد أهم

التحديات التى تشغل بال فقهاء

القانون ولاسيما فقهاء قانون

الإعلام والاتصال على الصعيد

العالمي، وأمامهم تثار قضية

التأطس القانوني للإنترنيت نظرا

لطبيعته كوسيط يسمح لملايين

الأشخاص في مختلف أنحاء

العالم الاطلاع على الملايين من

صفحات الويب، مما يخلق

تداعيات على صعيد حرية الرأي

التي وجدت لها تيارات في ما والتعبير وعلى التشريع الوطني

الوزارات التي سبقته. والدليل على ذلك، دخول مرشيحي الكتل السياسية في دائرة الترشيح المفتوحة هذه وعدم حصول أيّ من المتقدمين المستقلين وما يُسمّى بالتكنوقراط على حقائب، بالرغم من الادعاء عكس ذلك. لقد أتبحت للسيد عادل عبد المهدي فرصة ذهبية لإثبات استقلاليته عبر تخويل مرجعي وشعبي واسعين، بل ومن كتلة سياسية كبيرة ومن زعيم له ثقله على المشبهد السياسيّ. لكنّ مشروع الكابينة الوطنية المستقلة ذهب أدراج الرياح وسطضغط الكتل التى ظلّت تراقب المشبهد وتعمل من خلف الكواليس بهدف وأد أي مشروع وطنى للخروج من مبدأ المحاصصة والانقضاض على مغانمها ثانية والإمساك بناصية الحكم والإقطاعيات الوزارية التي تستمنت للحصول عليها. وهذا ما حصل بالفعل. فقد وقع الرئيس المكلّف عبد المهدي في

فخٌ هذه الكتل وزعمائها ولم يجاهد في الاستمرار بالنهج الذي وعده وخطّه، ما يثبتُ كونه جزءًا من التركيبة السياسية القائمة التي يناصرها سرا وخلف الكواليس ليبقى القرار الشبعب والوطن. لصالح المحاصصة وتتالى تقاسم الشروة والمناصب، كلّ

وتلكم "رسالة غير مطمئنة وطلقة تحذير من القادم الأعظم". هل الـقادمُ حــقًا أعظم،

رسالة الاستقالة التي ما زال بحتفظ بها السبيد رئيس الوزراء في جيبه والتي هدّد بها في حالة فرض أسماء وشخصيات لا يرضى بها ولا يجدها مناسبة من حيث الجدارة والكفاءة والوطنية، كما صرّح وهدّد ولم ينفّذ تهديده. المشبهد السياسيّ القائم لا يبشّر بخير، إذن.

ولا بد من تضافر الجهود من أجل تعزيز العمل المشترك وتغليب المصلحة العليا للوطن والشعب وتجاوز ما يراه البعض من اختناق سياسي مكفهرً والابتعاد عن مشاريع المحاصصة القاتلة والاستماتة في تقاسم المسغانم وفق ذات الأسلوب

السابق الفاشل. فالوطن يبقى الأغلى ومصلحة المواطن تبقى ضمن الأولويات في إيجاد حكومة ووزارة ودائرة تأتى بما يحتاجه هذا الأخير من ماء وكساء وكهرباء وخبز شريف وخدمات بلدية ومركز شرطة حريص غير فاسد وقضاء نزيه ونظيف غير مسيس كما هو واقعه اليوم. وبغير ذلك، سيكون الفشل بانتظار حكومة عبد

المهدى لا محالة. بل هناك من يتحدث عن سقوط حكومته بعد أسابيع وليس أشهر. فحدة الاستقطاب السياسي الشيعي وتبعية معظم كتله وشخصياته للجارة إيران حصراً والإصرار على فرض مرشيح معين ليكون على رأس أهمّ وزارة أمنية وهي الداخلية، وعمق الازمة القائمة بين الكتل البرلمانية ورئاستها، وتشتّت التوافق السني، إضافة إلى هشاشة الدعم السياسي من معظم الكتل لرئيس الوزراء هي في اتجاه افشال الحكومة الراهنة وبالضد من مصلحة

www.azzaman.com -